الأنباء
الاحد 15 مارس 2015

طالب بالضرب بيد من حديد لمن يعبث بمقدرات أهل الكويت

العوضي: إصدار لائحة «مكافحة الفساد» خطوة مهمة لاستئصال الفساد والمفسدين

كامل العوضي

وصف عضو مجلس الأمة النائب كامل العوضي إصدار مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لهيئة العامة لمكافحة الفساد بالخطوة «الاهم» للبدء في عملية محاسبة المفسدين وإنهاء حالات الفساد التي باتت واضحة للعيان أمام الشعب الكويتي حتى أصبحت حديث الشارع ويتم تداولها يوميا في دواوين أهل الكويت. وقال العوضي في تصريح صحافي إن الهيئة جاهزة للعمل منذ عام ونصف العام فكوادرها وأبنيتها ومكاتبها وتجهيزاتها كانت تنتظر إصدار اللائحة التنفيذية للبدء في عملها، «وها هي اللائحة قد أصدرت» الأمر الذي سيمكنها من الانطلاق والبدء بعملها.

وأضاف العوضي أن اعتماد اللائحة التنفيذية والدعم الكبير الذي قدمه ويقدمه صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، حفظه الله ورعاه، من خلال توجيهاته باستئصال الفساد والمفسدين أينما وجدوا والتصدي لكل أوجه الفساد وحماية المال العام سيدعم الهيئة وقادتها الذين يتوسم الجميع الخير فيهم وهم من اهل الصلاح والسمعة الحسنة ولهم مواقف مشهودة في القضاء ومرافقه لاسيما انهم عملوا به سنوات عدة. وأوضح العوضي ان الشعب الكويتي ينتظر بفارغ الصبر وعلى أحر من الجمر سماع قرارات وأخبار وإجراءات تثلج صدره وتزيح عن أكتافه المتعبة الفساد والمفسدين الذي نهبوا وما زالوا مستمرين في فسادهم الذي أنهك الاقتصاد وأوجد نوعا من اليأس لدى المواطنين، الا ان وجود الهيئة وبما تملكه من الصلاحيات والتسهيلات من كل الجهات الرسمية والشعبية والبرلمانية سيجتث الفساد وأركانه.

وشدد العوضي على محاربة ومكافحة الفساد والضرب بيد من حديد لأركانه وكل من تسول له نفسه العبث بمقدرات أهل الكويت وفقا للقانون لأن المفسدين والفاسدين سيقومون بأي شيء لإخفاء الحقيقة وتحريفها وتضليلها، وهنا يأتي دور الهيئة في كشفهم وفضحهم وتقديمهم للعدالة.

وقال العوضي: إننا امام مرحلة حاسمة وهامة في تاريخ الكويت الحديث حتى نرتقي الى مصاف دول العالم التي اجتثت الفساد وأركانه وأعادت الحياة إلى اقتصادها وانتعشت مواردها المالية ونهضت شعوبها بفضل العدالة ومنع الفساد لان في مكافحة الفساد ترسيخا للعدالة في كل مجالات الحياة.

وأوضح العوضي أن الهيئة سيكون لديها الكثير من الملفات في بداية عملها لأن المفسدين كثر وقضايا الفساد كثيرة فمنابعه وأهله معروفون، وما على الهيئة إلا أن تحقق مبدأ النزاهة والشفافية وسيقف الشعب الكويتي معها، وستجد ان بدأت بالشكل الصحيح المصداقية والثقة التي حققهما من قبلها القضاء الكويتي الذي يشهد له الجميع بالنزاهة والحيادية والشفافية. ودعا العوضي القائمين على الهيئة إلى ان يكونوا على قدر المسؤولية وهم أهل لذلك من خلال مكافحة الفساد بكل أنواعه ومحاسبة المفسدين وتقديم نموذج جديد من العمل المؤسسي الذي يصعد بالكويت إلى ان تكون دولة تقمع الفساد وأهله وتحاكمهم وفق قوانينا العادلة.

«التعليمية» تدعو المختصين إلى بحث التعديلات على القوانين

الرويعي لـ «الأنباء»: حلقات نقاشية تمهد لـ «الإعلام الإلكتروني» والمرئي والمسموع و«المطبوعات والنشر»

سلطان العبدان

د.عودة الرويعي

كشف رئيس اللجنة التعليمية النائب د.عودة الرويعي ان اللجنة حصلت على موافقة المجلس بعقد حلقات نقاشية خاصة بقانون الإعلام الإلكتروني والتعديلات على قانوني المرئي والمسموع والمطبوعات والنشر، فهما عبارة عن تعديلات على قوانين سابقة.

وبيّن الرويعي في تصريح خاص لـ «الأنباء» أن الإعلام الإلكتروني سيناقش في اللجنة، وستتم دعوة جميع المختصين من الأفراد والمؤسسات والمهتمين بهذا الأمر ومشاركتنا في صياغة القانون وإبداء التعديلات عليه قبل إقراره والتصويت عليه في المجلس.

وأكد على دور المشاركة الشعبية ليس فقط في التمثيل النيابي ولكن أيضا في أخذ الملاحظات كافة من جميع من هو مهتم أو لديه مخاوف واقتراحات وأفكار أو صياغة للقانون ليظهر بشكل مناسب ويعكس الوجه المشرق للكويت بلد المؤسسات والدستور وحتى لا يكون هناك تأويل أو لوم بإقرار المشروع دون أخذ رأي المختصين والجهات المعنية وذات الشأن، مضيفا «سندعم هذه النقاشات بالقول والفعل من خلال الورش ومن لديه رؤية أو رأي بهذا الشأن يشارك معنا وسنأخذ جميع الاقتراحات والآراء في الاعتبار حتى يكون الأمر في النهاية بشكل منظم».

عسكر يطالب بقبول أبناء الكويتيات المتزوجات من «بدون» عدلوا أوضاعهم في الجيش

عسكر العنزي

طالب النائب عسكر العنزي نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح بالموافقة على قبول ابناء الكويتيات المتزوجات من الجنسيات الأخرى والتي تم تعديل اوضاعهم من بدون الى جناسي اخرى، والموافقة على التحاقهم بالسلك العسكري ومعاملتهم بالمثل مع ابناء الكويتيات المتزوجات من البدون.

وقال عسكر في تصريح صحافي: إننا على ثقة في الاخ نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع بانه سيعمل على المساواة بين جميع ابناء الكويتيات ومعاملتهم بالمثل بالموافقة على التحاقهم بوزارة الدفاع أسوة بأقرانهم، لافتا الى ان أزواج الكويتيات اضطرتهم الظروف الى تعديل اوضاعهم من «بدون» الى جناسي أخرى، داعيا الوزير الجراح الى الموافقة على التحاق ابنائهم بالسلك العسكري للمساواة بين جميع أبناء الكويتيات.

من ناحية اخرى، طالب النائب عسكر العنزي نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع بعدم سحب البيوت الشعبية من اخواننا المتقاعدين من غير الكويتيين والعاملين بالسلك العسكري، مشيرا الى انها قضية إنسانية تتطلب تدخل الوزير الجراح لحلها لرفع المعاناة عن المتقاعدين العسكريين غير الكويتيين.

وقال عسكر: ان المتقاعدين العسكريين من غير الكويتيين افنوا حياتهم في خدمة الكويت والدفاع عن اراضيها وحفظ الامن والاستقرار، ومن الواجب علينا ان نرد لهم الجميل لا ان يتم اخراجهم من البيوت الشعبية التي حصلوا عليها من وزارة الدفاع.

وتابع عسكر: اننا نثق في الاخ نائب رئيس الوزراء في انه سينظر الى هذه المعاناة من بعدها الإنساني بالموافقة على بقاء المتقاعدين العسكريين من غير الكويتيين في بيوتهم الشعبية وعدم تشريدهم وأسرهم بعد أن خدموا وزارة الدفاع والكويت لسنوات طويلة.

الحريجي يسأل الصانع عن إزالة المصليات المؤقتة في الجهراء

سعود الحريجي

وجه النائب سعود الحريجي سؤالا إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير العدل يعقوب الصانع قال في مقدمته لقد نشرت إحدى الصحف المحلية في يوم 13 فبراير 2015 «أن بلدية الكويت ستبدأ في إزالة المصليات المؤقتة بحجة أنها ليست تحت رقابة وزارة الأوقاف وانه تقام بها صلاة الجمعة والخطب بدون رقابة وغيرها من المعلومات المغلوطة التي جاءت في كتاب من محافظ الجهراء إلى مجلس الوزراء حول المصليات المؤقتة طالبا إزالتها، ومن ثم أوصى مجلس الوزراء بلدية الكويت بإزالة المصليات المؤقتة وفق ما نشرت الصحيفة المحلية، وطالب إفادته بالآتي:

1ـ من واقع عمل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية داخل وخارج الكويت، ما الأضرار التي ستلحق بسمعة الكويت في العالم الإسلامي في حال تمت إزالة المصليات المؤقتة دون توفير البديل لها ببناء مساجد في ذات المناطق؟

2ـ هل تراقب وزارة الأوقاف المصليات المؤقتة أم لا؟ إن كانت الإجابة بـ «نعم» فهل تم تسجيل أي مخالفات في المصليات المؤقتة؟ ويرجى تزويدي بالتقارير الدالة على ذلك.

3ـ هل رصدت وزارة الأوقاف أية حالة لإقامة صلاة الجمعة في المصليات المؤقتة أم انه لا يقام فيها إلا الصلوات الخمس فقط بينما تقام صلاة الجمعة في المساجد الرئيسية؟ ويرجى تزويدي بما يدل على الإجابة.

4ـ هل استطلع محافظ الجهراء رأي وزارة الأوقاف في حكم المصليات المؤقتة شرعا وقانونا قبل مطالبته مجلس الوزراء بإصدار قرار بإزالتها؟

في تقرير صادر عن إدارة الإعلام بالأمانة العامة لمجلس الأمة

دشتي: قوانين إنشاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان والوحدة الوطنية أهم أولويات اللجنة المختصة

د. عبدالحميد دشتي

اللجنة ستستدعي المختصين لصياغة تقرير عن حالة حقوق الإنسان في الكويت

الاهتمام بالجانب الإنساني يشكل ركيزة لكل دولة عصرية يسودها العدل ويحكمها القانون

اللجنة تقوم بمراقبة أعمال الأجهزة الحكومية للتأكد من مدى التزامها بحقوق الإنسان

تعتبر لجنة حقوق الإنسان البرلمانية من اللجان المؤقتة في مجلس الأمة، والتي تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان، وضمان حريات وكرامات كل من يعيش على هذه الأرض من مواطنين ومقيمين، مسترشدة في ذلك بمبادئ الدين الإسلامي الحنيف، ونصوص الدستور الكويتي، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وقال تقرير صحافي أصدرته إدارة الإعلام بالأمانة العامة لمجلس الأمة ان المجلس شكل بجلسته المنعقدة بتاريخ 24 أكتوبر 1992م، لجنة حقوق الإنسان والتي تضم خمسة من أعضائه حرصا منه على الاهتمام بهذا الجانب الإنساني الهام والذي يشكل ركيزة من ركائز الدولة العصرية التي يسودها العدل ويحكمها القانون، خاصة في ضوء الاهتمام العالمي بحقوق الإنسان الذي بدأ بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1948/12/10م أقر بموجبه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وأوضح التقرير ان تشكيل اللجان المؤقتة في المجلس يتم وفقا للمادة (44) من اللائحة الداخلية التي تنص على: «للمجلس أن يؤلف لجانا أخرى دائمة أو مؤقتة حسب حاجة العمل ويضع لكل لجنة ما قد يراه من أحكام خاصة في شأنها، ويجوز للجنة دائمة كانت أو مؤقتة أن تشكل من بين أعضائها لجنة فرعية أو أكثر حسب ما تقتضيه أعمالها وتضع اللجنة العامة النظام الخاص بلجانها الفرعية».

وأشار التقرير الى أن لجنة حقوق الإنسان البرلمانية تختص بدراسة التشريعات المعمول بها في دولة الكويت وعلى الأخص القوانين الجزائية والقوانين الخاصة بالسجون ولوائحها والعمل على تنقيتها من أي شبهة تمس الحقوق المدنية أو السياسية، واقتراح تعديلها بما يكفل الضمانات الفعالة لحقوق الإنسان، الى جانب التأكد من كفالة الحدود الدنيا لمعاملة المتهمين والمسجونين واحترام كرامتهم.

كما أن اللجنة تقوم بمراقبة أعمال الأجهزة الحكومية للتأكد من مدى التزامها بحقوق الإنسان، بالإضافة الى الإسهام والتعاون مع جمعيات النفع العام في تنمية الوعي بحقوق الإنسان، من خلال إقامة الندوات وإجراء البحوث والدراسات في مجال حقوق الإنسان والعمل على إنشاء مكتبة متخصصة تضم جميع الوثائق الدستورية والقانونية المحلية والدولية المتعلقة بهذا الشأن.

وفي هذا الصدد قال رئيس لجنة حقوق الإنسان البرلمانية النائب د.عبدالحميد دشتي في تصريح صحافي: إن وجود لجنة حقوق الإنسان في البرلمان يعتبر خطوة رائعة، فنجد اليوم أن العالم كله يعول على عمل هذه اللجان حتى أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف يتطلع إلى إعادة تشكيل تركيبة مجلس حقوق الإنسان بحيث يكون ضمن التشكيل مقررو حقوق إنسان برلمانيون من كل دول العالم.

وأضاف دشتي أن من ابرز القوانين الموجودة على جدول أعمال اللجنة خلال دور الانعقاد الحالي والتي يتم بحثها ووضع اللمسات الأخيرة عليها هو مشروع القانون والاقتراحات بقانون بشأن إنشاء ديوان وطني لحقوق الإنسان، مبينا أن هذا الديوان يعتبر سلطة عليا مستقلة استقلالا ماليا وإداريا.

وبين دشتي أن من الموضوعات الأخرى على جدول الأعمال وضمن أولويات اللجنة قانون الوحدة الوطنية، وقانون مكافحة التمييز العنصري، والقوانين ذات الصلة بالحقوق الإنسانية والأساسية لغير محددي الجنسية.

وأشار دشتي إلى حرص اللجنة على التعامل مع منظمات المجتمع المدني المرخصة في دولة الكويت من خلال اللقاءات الدورية، والأخذ بآرائهم في القوانين ذات الصلة، متمنيا أن يتم إعطاؤهم دورا اكبر خلال المرحلة القادمة.

وكشف دشتي عن نية اللجنة الاستعانة ببعض الخبراء الوطنيين والسابق عملهم باللجنة بغرض التوسع والاستفادة من خبراتهم في دعم عمل اللجنة وصياغة تقرير برلماني منفصل عن حالة حقوق الإنسان في دولة الكويت بعيدا عن التقارير التي تعدها الحكومة.

كما تطرق دشتي الى دور اللجنة في رصد جميع انتهاكات حقوق الإنسان في دولة الكويت والتصدي لها بشكل عام أو من خلال الجمعيات أو المنظمات الحقوقية الوطنية، مشيرا إلى أن هناك 287 ملاحظة وجهت لدولة الكويت من قبل عدد من الدول عند مناقشة تقريرهم الدوري الشامل في شهر ديسمبر الماضي، لافتا الى أن اللجنة تقدمت خلال الأيام الماضية بطلب لمناقشة الحكومة فيما يخص توصيات مجلس حقوق الإنسان.

وذكر دشتي أن اللجنة لا تتلقى شكاوى الافراد بصورة مباشرة، موضحا ان استقبال الشكاوى من اختصاصات لجنة الشكاوى والعرائض البرلمانية وهي التي تقوم بإحالة الشكاوى المتعلقة بحالات تمس حقوق الإنسان إلى اللجنة التي تعمل بدورها على إيجاد الحلول المناسبة لها ومتابعتها مع الأجهزة الرسمية المعنية .

وحول دور لجنة حقوق الانسان في مراقبة السجون قال دشتي ان اللجنة لها دور مهم جدا في مراقبة السجون من خلال الزيارات الدورية لها وتقديم الملاحظات وكتابة التقارير التي ترفع لمجلس الأمة لمناقشتها، بالإضافة إلى الاجتماع بالمسؤولين القائمين على هذه السجون، مبينا أن السجون في دولة الكويت في حالة مقبولة ولكنها لا ترتقي للطموح الذي تتمناه اللجنة مرجعا ذلك إلى اكتظاظها بالنزلاء، مما يعني الحاجة لبناء سجن جديد ومرافق جديدة وتطوير بعض التشريعات المتعلقة بالتعامل مع النزلاء.